الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

12 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

هيئة حقوق الإنسان تستعرض جهود المملكة في مجال حقوق الإنسان
بمشاركة مؤسسات أممية

المصدر: جريدة سبق الاحد 07 جماد الاول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://sabq.org/s6HydS

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
تنظم هيئة حقوق الإنسان غدًا برعاية رئيس الهيئة الدكتور عواد بن صالح العواد، ملتقى بعنوان "جهود المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان"؛ وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بمشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة.
ويستعرض الملتقى خلال جلسته الأولى جهودَ المملكة العربية السعودية الدولية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وجهود المملكة على الصعيد الوطني في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، كما يستعرض أبرز الإصلاحات والتطورات في مجال العدالة الجنائية.
وتناقش الجلسة الثانية أبرز جهود المملكة والتطورات في مجال حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجهود المملكة الإقليمية والوطنية في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، كما يستعرض أبرز الإصلاحات والتطورات في مجال حقوق المرأة.

توجه لإصدار قرارات جديدة مستقبلاً في مجال "جودة الحياة"
حقوق الإنسان لـ"الرياض": المملكة مستمرة في نهجها الإصلاحي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 07 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1923493

أكد عبدالعزيز الخيال، نائب رئيس هيئة حقوق الانسان، في لقاء مع "الرياض"، أنه تم إصدار أكثر من 70 قراراً إصلاحياً في مجال حقوق الإنسان، بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وبقيادة مباشرة ومتابعة دؤوبة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظهم الله-، وتهدف إلى إبراز الإصلاحات المتحققة في المملكة عبر

مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وتعزيز تفاعل الهيئة مع الجهات النظيرة لها في الدول والهيئات والآليات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان .

وقال الخيال، إن السعودية شهدت تحولات تاريخية ونقلات نوعية في مجال حقوق الإنسان وفي عمل دؤوب في مجال حقوق الانسان وكافة المجالات التنموية الأخرى، مضيفا انهم في الهيئة يعملون مع باقي القطاعات كورشة عمل لتطوير حقوق الانسان، مشيرا الى انه هناك توجه لإصدار قرارات جديدة مستقبلا في مجال "جودة الحياة" ومن ضمنها حقوق الانسان على أرض المملكة .

وكشف الخيال، ان عدد قضايا حقوق الانسان انخفضت بالسعودية وتحسنت الحقوق وارتفع الطموح، لافتا في ذات السياق ان قضايا العنف الاسري انخفضت فيما ارتفعت عدد البلاغات، مرجعا ذلك لزيادة وارتفاع معدلات التوعية عبر البرامج المختلفة ومعرفة الناس بحقوقهم .

وابان الخيال، ان حقوق العمالة المنزلية تحسنت والدولة حريصة على حقوقهم من خلال سن التشريعات والأنظمة المعتمدة على التوعية بالتعاون مع العدالة الجنائية -وزارة العدل-، والتنمية الاجتماعية – وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .-

وأختتم بالإشارة الى ان نظرة الدول الغربية خاصة بهم وما يهمنا هو خطابنا أمام المنظمات الدولية ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، لبيان ما تقدمه المملكة لحقوق الانسان وتجويد الحياة من خلال التقارير والاتفاقيات الدولية الموقعة ومدى المساهمة في حقوق الانسان، منوها بمكانة المملكة بفضل الدعم الذي يلقاه حقوق الانسان من القيادة في المملكة، وظهر ذلك جليا في جائحة "كورونا" من خلال توفير اللقاحات لجميع المواطنين والمقيمين وحتى مخالفي نظام الإقامة في السعودية .

وكان عبدالعزيز الخيال، نائب رئيس هيئة حقوق الانسان، قد حضر حفل افتتاح معرض الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الانسان، في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية "سايتك" بالخبر، حيث استهل البرنامج بعرض قدمه فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية عن إنجازات الفرع والنشاطات التي قدمها طيلة العام .

بعد ذلك القى نائب رئيس الهيئة الخيال كلمة، استعرض فيها مهام الفروع والواجبات المناطة بها وشكر الجهات المشاركة والداعمة للفرع بعد ذلك كرم نائب الهيئة ويرافقه مدير فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية نوال البواردي 16 جهة متعاونة مع الفرع، وحضر اللقاء مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية عبدالرحمن المقبل، وعدد من مسؤولي الجهات الحكومية والخاصة، ثم قام نائب رئيس الهيئة ويرافقه مدراء الإدارات بالمنطقة الشرقية بجولة في المعرض المصاحب الذي شارك فيه العديد من الجهات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تشديد سعودي على أهمية تعزيز الجهود الدولية للتخفيف عن المتضررين من الكوارث

إنسانية المملكة.. أفعال تسبق الأقوال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1923503

شددت المملكة العربية السعودية، على أهمية تعزيز تنسيق الجهود الدولية المرتبطة بالمساعدات الإنسانية والعمل يداً بيد مع الأمم المتحدة لتخفيف معاناة الفئات المتضررة من الكوارث في كافة أنحاء العالم.

جاء ذلك في كلمة المملكة خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة البند (75) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، ألقاها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي.

وأوضح أن ما يشهده العالم اليوم من كوارث طبيعية وصحية ونزاعات، يحتم على المجتمع الدولي بأن يتكاتف وأن يوحد جهوده للعمل بشكل مشترك لمد يد العون للمتضررين من هذه الأزمات وتخفيف الأضرار المترتبة عليها.

وأشار إلى أن جائحة كورونا «كوفيد - 19» أوجدت تحديات مركبة ومتداخلة على الصعيد الإنساني والصحي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، مؤكداً التزام المملكة بالعمل الدولي الجماعي للتصدي لهذه الجائحة، حيث قامت بدور حيوي من خلال رئاستها لمجموعة العشرين في العام 2020م، ودعمت الجهود العالمية لمواجهة هذه الجائحة بمبلغ 500 مليون دولار أميركي، إضافة إلى تقديمها 300 مليون دولار أميركي لمساعدة جهود عدد من الدول في التصدي لهذه الجائحة.

وأكد أن المملكة تدعم الجهود الدولية المشتركة لتسهيل الوصول للقاحات «كوفيد - 19» في ظل حقوق الملكية الفكرية والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، مجدداً التأكيد بأن المملكة مستمرة في الالتزام بدورها الإنساني والتنموي الكبير حول العالم، وهي من أكبر ثلاث دول مانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية على المستوى الدولي، وفقاً لمنصة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة.

وأشار المعلمي إلى أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات المتضررة في حالات الكوارث، وهم الأشد حاجة للمساعدة الغوثية، لذا تولي بلادي هذه الفئات أهمية قصوى وتنفذ برامج إغاثية نوعية تستهدف دعم هذه الفئات وتمكينها وتعزيز الحماية المتكاملة للنساء والأطفال المتضررين في العديد من دول العالم منها اليمن والصومال.

كما أن المملكة تؤمن بأهمية العمل التطوعي خصوصاً المرتبط بالأعمال الإنسانية والإغاثية، وقد أولت رؤية المملكة 2030 العمل التطوعي اهتماماً كبيراً، ووضعته ضمن أولوياتها مستهدفة تطويره والرفع من كفاءته وتوفير البيئة الداعمة والمناسبة له.

ولفت الانتباه إلى أن المملكة ممثلة في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية قد أطلقت 170 برنامجاً إنسانياً تطوعياً بمشاركة كوادر سعودية متخصصة، استفاد منها أكثر من 378 ألف شخص في 21 دولة حول العالم وبتكلفة تجاوزت 41 مليون دولار، ومن أبرز هذه البرامج التطوعية البرامج الطبية مثل مكافحة العمى والأمراض المسببة له، وجراحة القلب المفتوح والقسطرة للأطفال والكبار، وغيرها.

وأبان بأن المملكة تؤمن بأهمية الدور الحيوي والمركزي الذي يقوم به العاملون في المنظمات الإغاثية والإنسانية، وتؤكد على أهمية حمايتهم وضمان سلامتهم ومجابهة كافة المعيقات التي تؤثر على حياتهم وعلى كفاءة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، داعياً المجتمع الدولي إلى الاستمرار في الضغط على الميليشيات والجماعات الإرهابية للالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني والتوقف عن ممارساتها المعيقة والمهددة للأعمال الاغاثية. وجدد المعلمي في ختام الكلمة التأكيد على أنه مع تغير المناخ وتأثيراته المباشرة على النظم الغذائية والأمن الغذائي، وكذلك تفعل الصراعات والظواهر

المناخية المتطرفة، وزيادة الأشخاص حول العالم المهددون بعدم الحصول على ما يكفي من الطعام، تستجيب المملكة للأزمات الإنسانية حول العالم بعدة وسائل، وتضع الأمن الغذائي ضمن أهم أولويات المساعدات الإنسانية.

رئيس نزاهة يرأس وفد المملكة في مؤتمر الدول الأطراف في "مكافحة الفساد"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764274

تشارك المملكة العربية السعودية في اجتماعات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي يعقد خلال المدة من 9 إلى 13 جمادى الأولى 1443هـ، الموافق من 13 إلى 17 ديسمبر 2021م، في جمهورية مصر العربية بمدينة شرم الشيخ، من خلال وفد يرأسه معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس، وبعضوية كل من (رئاسة أمن الدولة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)، وعددٍ من مسؤولي "نزاهة."

ويناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات أهمها: المساعدة التقنية والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، واستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودور القانون وتطبيقه في مكافحة الفساد، واستعراض أهم الفرص وأبرز التحديات في هذا الجانب.

ويشارك في الفعاليات الجانبية المصاحبة للمؤتمر بالإضافة إلى ممثلي الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عدد من المنظمات الدولية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

كما تقيم المملكة على هامش أعمال المؤتمر معرضًا تستعرض فيه أبرز إنجازات المملكة على المستوى المحلي والدولي في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، إضافةً إلى ورشة عمل بعنوان (أفضل الممارسات والأدوات لاسترداد الموجودات ومصادرة الأصول من دون إدانة.)

ويهدف المؤتمر الذي يعد أهم محفل دولي يُعنى بمكافحة الفساد إلى تحسين قدرة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ لتنفيذ الالتزامات الواردة فيها، ومساعدتها للقيام بذلك، ومساعدة الدول على تقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية وسُبل تطويرها.

الجدير بالذكر أن المملكة تعد دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بعد المصادقة عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (62) بتاريخ 02 /03 /1434هـ، ويعد هذا المؤتمر الأهم من بين المؤتمرات التي تُعنى بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، حيث يبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية أكثر من 180 دولة.

خدمة كبيرات السن أولا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 جماد أول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764263

خدمة كبيرات السن وتسهيل زيارات القاصدات للمسجد النبوي هو ديدن منسوبات الشؤون النسائية في وكالة المسجد النبوي.. عمل مستمر مكثف على مدار الساعة.. تنظيم توزيع العربات على الزائرات ونقل كبيرات السن.. والإشراف على كل يساهم في تسهيل خدمة قاصدات المسجد النبوي.. ومتابعتها في تنفيذ أعمالها.

وحوكمتها وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن عمل المرأة، هذا غيض من فيض..

تمكين المراة في وكالة المسجد النبوي.. ساهم في زيادة الإنتاجية.

التحقيق مع 8321 امرأة خالفن أنظمة الإقامة والعمل والحدود

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2090750

بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حاليا لإجراءات تنفيذ الأنظمة بعد مخالفتهم أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود (89479) وافداً مخالفا، منهم (81158) رجلاً، و(8321) امرأة. وتمت إحالة (78154) مخالفا لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، و(2338) مخالفا لاستكمال حجوزات سفرهم، مع ترحيل (7700) مخالف.
وكانت الحملات الميدانية المشتركة لمتابعة وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، التي تمت في مناطق المملكة كافة، للفترة من 2/ 12/ 2021 حتى 8/ 12/ 2021م، أسفرت عن ضبط (15069) مخالفا، منهم (7567) مخالفا لنظام الإقامة، و(5600) مخالف لنظام أمن الحدود، و(1902) مخالف لنظام العمل، وبلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم عبور الحدود إلى داخل المملكة (438) شخصا، (66%) منهم يمنيو الجنسية، و(29%) إثيوبيو الجنسية، و(5%) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (23) شخصا لمحاولتهم عبور الحدود إلى خارج المملكة، كما تم ضبط (9) متورطين في نقل وإيواء وتشغيل مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم.

(438)متسللا
5%جنسيات أخرى
29%إثيوبيون
66%يمنيون

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"الملكية الفكرية " تضبط منشآت الأجهزة الإلكترونية والتسجيلات المنتهكة للحقوق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/11/article_2226386.html

قامت الفرق التفتيشية بالهيئة السعودية للملكية الفكرية بالتعاون مع وزارة التجارة والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع والأمن العام ضمن جهودها لحماية حقوق الملكية الفكرية بجولات ميدانية استهدفت المنشآت التجارية المخالفة لأنظمة حقوق الملكية الفكرية بمختلف مناطق المملكة.

يأتي ذلك امتداداً للجولات الميدانية المعتادة التي تقوم بها الفرق التفتيشية على المنشآت العامة والمحلات التجارية وتركزت الحملة خلال مرحلتها الأولى على منشآت الإلكترونيات (منافذ بيع أجهزة الحاسب الآلي وصيانتها وأجهزة البث الفضائي) والتسجيلات ومراكز النسخ والتصوير لرصد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي تتم في مزاولة نشاطها.

وأكدت الهيئة أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، وأنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمحاسبة المخالفين للأنظمة في جميع المجالات التي تختص الهيئة برعاية حقوقها.

عكاظ
نبض الحقيقة

عن تمكين المــرأة من المشاركة السياســية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 07 جماد أول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2090714

صدقة يحيـى فاضل

أوجزنا، بالمقال السابق، أهم ملامح ومظاهر المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية بعامة، وفي دول مجلس التعاون الخليجي الست بخاصة. ومن ذلك، تبين لنا محدودية وحداثة مشاركة المرأة الخليجية العربية في إدارة الشأن العام في بلادها، مقارنة بشقيقتها العربية، وخاصة في مصر والشام والعراق ودول المغرب العربي، رغم عملية التمكين الكبيرة التي أتيحت لها مؤخرا. وقد سلطنا بعض الضوء على المشاركة الفعلية، وأهم ما هو متاح من أفق لهذه المرأة. ونستكمل هنا ما تبقى من حديث يثار – بالضرورة – عند التطرق لمشاركة المرأة العربية في الشأن العام والسياسة الوطنية.

ظريا، تعطي معظم الحكومات العربية – بما فيها الخليجية - للمرأة حق المشاركة السياسية. ومع ذلك، فإن نشاط المرأة السياسي (سواء العالمي أو العربي – بما فيه الخليجي) بصفة عامة، كان – وما زال – محدودا وضيقا. وذلك وضع طبيعي، ناتج عن تأخر مشاركة المرأة في السياسة، في معظم بلاد العالم. إذ يقال إن متوسط مشاركة المرأة الفعلية في برلمانات العالم ككل لا تتعدى 15% من المجموع. ولكن هذا المتوسط يتدنى أكثر في العالم العربي.. إذ لا يتعدى 5%، في كل «البرلمانات» العربية، التي تضم في عضويتها نساء. وذلك راجع، بالطبع، لعوامل عدة.. أهمها: الأوضاع السياسية المعروفة، المكبل بعضها الرجال، قبل تقييد النساء. إضافة إلى التقاليد الاجتماعية التي تميل لإبعاد المرأة عن الحياة العامة، وعن الانشغال بالشأن العام.

حقوق الإنسان في الصحافة

****

ورغم المد النسائي العالمي المتنامي وتزايد الأصوات المؤيدة لمشاركة المرأة السياسية، لم تزل هناك بعض الاعتراضات التقليدية على تطبيق هذا النوع من المساواة في الحقوق والواجبات السياسية بين الجنسين. وغالبا ما «تبرر» هذه المعارضة بحجج... أهمها:

-1القول بأن بعض الاعتقادات الدينية تحرم المشاركة السياسية النسائية، أو لا تجيزها.

-2ضرورة «التمييز» بين دور الرجل ودور المرأة في الحياة العامة. والاعتقاد بأن دور المرأة ينحصر في الأعمال المنزلية، ورعاية الأسرة. أما الوظائف السياسية والعامة، فيجب أن تترك للرجل.. بسبب ما يتوفر له من «كفاءة» وقدرة، لا تتوفر في المرأة.

-3إن المرأة لا تلزم (في أغلب البلاد) بالخدمة العسكرية، التي يلزم بها الرجل. وهذا يجب أن يعطي الرجال حق الانفراد بالعمل السياسي، وخدمة الشأن العام.

-4إن مساواة الرجل والمرأة في المشاركة السياسية قد تؤدي إلى نشوب صراعات، داخل الأسرة الواحدة... بسبب ما قد يوجد من خلافات فكرية سياسية، بين الرجل والمرأة، مما يقود إلى تفكك الأسرة!..

أما أنصار تطبيق هذا المبدأ، فإنهم يرفضون هذه التبريرات، ويوردون «مبررات» تأييدا لما يذهبون إليه. فهم يقولون بأنه: لا يوجد دين يحرم – صراحة - مشاركة المرأة السياسية. وأن «التمييز» بين دوري الرجل والمرأة يجب أن يؤكد حق المرأة (أيضا) في التعبير عن مصالحها وآرائها، لا أن ينفى هذا الحق. كما أن عدم إلزام المرأة بالخدمة العسكرية لا يبرر حرمانها من هذه المشاركة. فالمسألة تتعلق باختلاف «دور» كل منهما في الحياة، تبعا لاختلافهما الفسيولوجي. أما بالنسبة للخلافات الفكرية السياسية، فهي يمكن أن تحدث حتى بين الأب وأبنائه. ويجب – متى حصلت - ألا تفسد العلاقة بين المختلفين.

****

وبالنسبة للفقه الإسلامي، فقد انقسم إلى مؤيد ومعارض، بشأن هذه المسالة. فهناك من العلماء من لا يجيز مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية، وهناك من يرى أن المرأة تتساوى مع الرجل في هذا الشأن. وما زلنا ننتظر من علماء المسلمين حسم هذه القضية الفقهية الشائكة. وفى رأيي المتواضع، فإن على السلطة القضائية العليا في أي حكومة إسلامية، إن شاءت، أن تراجع ما يصدر من قرارات وسياسات عن السلطتين الأخريين، التشريعية والتنفيذية – في ذات الحكومة – لضمان «إسلامية» تلك السياسات والقرارات. وما يتفق مع الشريعة الإسلامية – صراحة وضمنا – يجاز.. وما يخالفها يبطل. بل وحتى في حالة وجود أمر جائز شرعا، ولكن هناك تقاليد وتحفظات شعبية عليه – لسبب أو آخر – فإن ذلك الأمر ربما يستحسن طرحه – بشكل أو آخر – كأمر اختياري... يأخذ به من يريد، ويتركه من لا يرغب فيه.

ولنأخذ مثالاً «سياقة المرأة للسيارة»، وفق الضوابط اللازمة – كمثال توضيحي، شبه سياسي، لما ذكر. لو كانت تلك السياقة محرمة شرعا، لكان الأمر قد حسم بالمنع. وبما أنها جائزة شرعا، كما يبدو، ولا يوجد في الشرع ما يحرمها، فقد أعطى خيار استخدامها للشعب المعني (أو ممثليه). من يريد اللجوء إليها يلجأ. ومن لا يريد، فهذا خياره. وهذا ما حصل في بلادنا مؤخرا، بالنسبة لسياقة المرأة. وهو يحقق الالتزام بالشريعة وبالمبدأ الديمقراطي (الشورى.(

المهم، ألا تتوقف عملية «تمكين» المرأة من الأعمال والمهام المناسبة لها، ووفق القيم الدينية الصحيحة. فعملية التمكين هذه أمست ضرورية، بعد قرون من هيمنة الذكور على صناعة القرار العام، وتعطيل نصف المجتمع. لا بد من تمليك المرأة الموارد اللازمة، لتسهيل استفادتها ومجتمعها منها، وإعطائها حق إدارة هذه الموارد، بما يحقق إنجازات إيجابية، لها ولوطنها، ويفعل دور نصف المجتمع. والله أعلم.

تنمية اجتماعية تسابق الرؤية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 08 جماد أول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1923443

عبدالرحمن السلطان

أروع ما في رؤية المملكة 2030 أنها جعلت الجهات الحكومية تسابق الزمن لتحقيق المستهدفات، والأروع أن كثيراً منها استطاع تحقيق قدرٍ من مؤشرات أهدافه قبل أوانها، ومنها قطاع "التنمية الاجتماعية" التي تفصح لغة أرقامه عن نتائج مبهرة.

تكمن أهمية تعزيز "التنمية الاجتماعية" وتنشطيها؛ بأنها الأساس الذي تبنى عليه مبادرات بناء المجتمع القوي والحيوي؛ إحدى ركائز رؤية المملكة 2030، كما هي الحال في مجتمعات الرفاه الاجتماعي المتقدمة، وهو ما جعل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تركز جهودها على مأسسة المبادرات وتذليل الصعوبات حتى تحقق أهدافها، فعلى مستوى تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية تجاوز مؤشر رضا المستفيدين المستهدف بما يقارب 4 %، كما استطاعت الوزارة زيادة نسبة المستفيدين الذين تم تمكينهم للاستغناء عن الدعم إلى 23 % بينما كان المستهدف 14 %! كما زاد حجم مبيعات الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية إلى حوالي 9 مليار ريال، بينما كان المستهدف حوالي 2 مليار ريال! وحققت نسبة نمو عدد المنظمات غير الربحية بـ82 % بينما كان المستهدف 56 %، وهو ما ينطبق أيضاً على تحقيق قفزة ضخمة في أعداد المتطوعين في المملكة خلال فترة قصيرة، لتصل إلى أربع مئة ألف متطوع.

لفت نظري خلال الفترة الماضية العمل الاستراتيجي للمستقبل، كنظام الضمان الاجتماعي المطوّر، الذي سوف يبدأ التفعيل الشهر القادم، ويستهدف تزويد الأفراد والأسر الأكثر حاجة بالدعم المالي والتحول إلى أشخاص منتجين من خلال التأهيل والتدريب، أيضاً توسيع الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بخدمات التنمية الاجتماعية، فكان تأسيس وتفعيل اللجنة الوطنية للتطوع واللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، واللجنة الوزارية لمنظومة الدعم والإعانات، ولا يزال هناك فرص لمزيدٍ من اللجان الوطنية والشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص حتى نستطيع ردم الفجوات وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

الجانب المضيء الآخر في تسارع "التنمية الاجتماعية" في المملكة هو الاستثمار في التحول الرقمي الاستراتيجي، عبر إطلاق منصات موحدة لقطاع التنمية الاجتماعية مثل "المنصة الوطنية للتبرع" التي استطاعت تجاوز إشكالية عدم قدرة المتبرع الوصول للجهات الموثقة وزادت من فرص تمويل المشاريع والبرامج النوعية، والمنصة الوطنية للعمل التطوعي، وغيرها التي رغم حاجتها إلى التطوير التقني إلا أنها حققت تجربة عميل مُرضية، وساهمت في تطوير القطاع واستدامة موارده المالية والبشرية.

نتطلع إلى مزيدٍ من إسناد مهام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وبالذات الخدمات المقدمة لفئات المجتمع لمؤسسات القطاع الثالث، مما لا يسهم فقط في تجويد وتوسيع الخدمة، بل يطوّر ويوسّع مساحة وأثر القطاع "غير الربحي" في بلادنا.

بالتأكيد مسيرة "التنمية الاجتماعية" لا تتوقف أبداً، لكننا دوماً لا نقبل إلا أن نكون في مقدمة ركب التقدم الاجتماعي، والأوسع في تقديم الخدمات، وتمكين الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/764238

المصدر: جريدة الرياض الاحد 08 جماد اول 1443هـ - 12 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1923484